

متى تبتسم الجزائر



الجزائري، خصوصا الجيل الشاب الذي لا علاقة له بأسطورة "ثورة المليون شهيد". هذا المجتمع يريد التغيير ويريد تغييرا في العمق. إلى متى تستطيع المؤسسة العسكرية مقاومة التغيير عن طريق سلاح الجمود؟

يفترض في المؤسسة العسكرية طرح هذا السؤال على نفسها، خصوصا أنه لم يعد في العالم رؤساء للاركان تجاوزوا الخامسة والسبعين من العمر مثل اللواء شنقرية الذي يرفض فكرة الابتسام أصلا. لماذا لا تصبح الجزائر في يوم من الأيام دولة مبتسمة، لماذا لا تقتنع المؤسسة العسكرية بأن التغيير ضرورة وأن لا أمل يرجى من إعادة إنتاج نظام فاشل، في بلد يستحق أن يكون بلدا طليعبيا مبتسما من دون عقد...

نظام جمهوري أفضل من ذلك الذي كان قائما أيام الاستعمار بسيئاته الكثيرة. يوحى انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا ثم تعيين اللواء سعيد شنقرية رئيسا للاركان خلفا لأحمد قايد صالح بان الجمود يظل سيد الموقف في الجزائر. ليس كافيا أن يكون اللواء شنقرية قائدا للقوات البرية كي تكون خلفته لأحمد قايد صالح أمرا طبيعيا. ما حصل بدل على رغبة في البقاء في أسر الجمود وفي رفض أي تطور حقيقي على الصعيد الداخلي. كل ما في الأمر أن المؤسسة العسكرية تكترن نفسها بعدما نجحت في صد الهجوم الذي شنه عليها عبدالعزيز بوتفليقة والمجموعة المحيطة به. ما يستحق التوقف عنده أن هناك تطورات تجري على صعيد المجتمع

جعل الجزائريين ينسون الفرنسية ولا يجيدون من العربية باستثناء ما علمهم إياه الإخوان المسلمون والبعثيون الذين استوردوا من مصر وسوريا والعراق! جعلت هذه العنق من العناد سياسة ومن اللجوء إلى المنطق بمثابة خيانة لـ"ثورة المليون شهيد". ورقم المليون أقرب إلى الخيال الخصب والأساطير الشعبية والشعارات الطنانة من أي شيء آخر. بل هو غطاء لتبرير العجز عن إقامة نظام منفتح يتمتع بحد أدنى من القيم الديمقراطية والإنسانية والرغبة في الانتعاش إلى العصر بعيدا عن المتاجرة بمرحلة الاستعمار الفرنسي. كانت هذه المرحلة الطويلة بغيضة بالفعل. لكن فرنسا تجاوزتها وتلت فعل الدائمة. كان في استطاعة الجزائر تجاوزها لو قام

الذي كان رجلا غامضا يعمل في الظل من خلال سيطرته على المخابرات العسكرية. كان "توفيق" يمثل السلطة البديلة، أي السلطة الحقيقية التي لا تمس. تجرأ عليه بوتفليقة، أو المحيطون به، فيما بقي أحمد قايد صالح صامتا. هناك من حسب أن الولاية الخامسة لبوتفليقة ستكون نزهة. عرفت المؤسسة العسكرية، على الرغم من كل ما تعرضت له المحافظة على تماسكها. وعندما وجد أحمد قايد صالح الفرصة المناسبة انقض على الرئيس الجزائري وما صار يعرف بـ"العصابة". استغل العسكر الحراك الشعبي المستمر منذ نحو 45 أسبوعا. وظفوه في خدمة الانتقام من بوتفليقة، كما وظفوا أحمد قايد صالح جنرا لا يرتبة قتاع يكسبون من خلاله الوقت.

لكن هذه النقاط التي سجلتها المؤسسة العسكرية ستظل انتصارا مؤقتا محقوقا بكل المخاطر على بلد مهم من نواح كثيرة، في غياب القدرة على الخروج من حال الجمود السائدة والعناد. تعني حال الجمود، التي يرافقها العناد، أول ما تعني رفضا للتطلع إلى المستقبل والخروج من أسر عقد الماضي، بما في ذلك الاعتراف بأنه لا يمكن بناء اقتصاد على الدخول الآتي من النفط والغاز فقط هناك حاجة إلى تنوع الاقتصاد الجزائري واستغلال ثروات البلد، بما في ذلك ثروة الإنسان الجزائري الذي لا ينقصه شيء، باستثناء أنه سقط ضحية نظام أممي قضى على كل إمكانية لانطلاق البلد نحو آفاق جديدة بعدما قام هذا النظام الأممي بكل الثورات الفاشلة. بلغت هذه الحملة ثقيلة، إلى الثورة الزراعية... إلى التعريب الاعباطي الذي

سجلتها المؤسسة العسكرية تعيين اللواء سعيد شنقرية، قائد القوات البرية رئيسا للاركان بمجرد الإعلان عن وفاة نائب وزير الدفاع رئيس الأركان اللواء أحمد قايد صالح الذي أدار مرحلة التخلص من عبدالعزيز بوتفليقة ومجموعته، وصولا إلى انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا للجمهورية من الدورة الأولى.

ما لا بد من الاعتراف به أن أحمد قايد صالح، الذي تجاوز الثمانين عاما، أدار مرحلة التخلص من بوتفليقة وإجباره على الاستقالة، وصولا إلى انتخاب تبون رئيسا بطريقة جذ معقولة، بل جذارة. تحدث إلى الجزائريين من موقع الأب الحنون والصالح الذي لا يريد سوى الخير للبلد. لم يكن لديه سوى شرط واحد هو شرط التمسك بال دستور وتنفيذ مواده التي تفرض انتخاب رئيس جديد للجمهورية إثر استقالة بوتفليقة، أو إقالته. ما ساعده في ذلك أن الجميع كان يعرف أنه لا يمتلك أي طموحات سياسية بعدما تجاوز الثمانين من العمر. فالرجل خلق صورة مقبولة لدى كثيرين نظرا إلى أنه لم يكن يريد شيئا لنفسه. على العكس من ذلك، لعب دور حامي المؤسسة العسكرية والناطق باسمها وذلك تحت مبرر حماية الدستور وتطبيق مواده.

لا يمكن الاستخفاف بالدور الذي لعبه أحمد قايد صالح في عهد بوتفليقة وفي عملية إنهاء هذا العهد. كان في مرحلة معينة غطاء للهجمة التي شنها بوتفليقة على المؤسسة العسكرية بهدف إخضاعها. بلغت هذه الحملة ثروتها لدى إقالة الجنرال محمد مدين (توفيق)



من الواضح أن المؤسسة العسكرية في الجزائر سجلت أخيرا نقطا مهمة. أظهرت كم هي قادرة على الصمود في وجه أي تغيير من أي نوع، ولكن هل التغيير عيب، خصوصا إذا كان نحو الأفضل وإذا كان مطلبيا شعبيا؟ في مقدم النقاط المهمة التي سجلتها المؤسسة العسكرية تأكيد أنها لا تزال اللاعب السياسي الأساسي والمحوري في الجزائر. يدل على ذلك النجاح في إجراء انتخابات رئاسية في الثاني عشر من كانون الأول - ديسمبر الجاري من منطلق أنها المؤتمنة على الدستور. تسلمت بالدستور كي تفرض إرادتها وتحول دون تغيير كبير أو حتى صغير في طبيعة النظام كما كان يشاء مئات الآلاف الجزائريين الذين نزلوا إلى الشارع منذ شباط - فبراير الماضي وحالوا دون ولاية خامسة لعبدالعزیز بوتفليقة. وهي ولاية كانت تمديدًا لحكم الجزائر عن طريق رجل مقعد لا يستطيع الكلام تديره المجموعة الضيقة المحيطة به، على رأسها شقيقه سعيد.

أسفرت الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الثاني عشر من كانون الأول - ديسمبر عن فوز شخصية تابعة للمؤسسة العسكرية منذ الدورة الأولى، مع ما يعنيه ذلك من كشف للنفوذ الذي يتمتع به العسكر من جهة، ورغبتهم في المحافظة على نظام هواري بومدين القائم منذ العام 1965 من جهة أخرى. كانت النقطة المهمة الثانية التي

زيارة أردوغان لتونس..

الخفايا ومشروعية التوجس



أما الاقتصادي، فهو متعلق بترسيم الحدود بين المجلس الرئاسي والحكومة التركية، حيث تمكن هذه الاتفاقية تركيا من ثروات باطنية من النفط والغاز الطبيعي تسمح لها بالاعتناق نهائيا من سطوة الغاز الطبيعي الروسي والنفط الإيراني وتمكينها من الاستقلالية التامية وهو الأمر الذي قد تكون له تداعيات جوهريّة في مستوى العلاقات الإقليمية.

مع هذا البعد الاقتصادي، يتقاطع البعد السياسي، حيث ترى تركيا أن الحل الأهم لإنقاذ حكومة السراج يكمن في الدفاع عن "شرعيته" في مؤتمر برلين والسعي إلى الوصول إلى تسوية سياسية تضمن للمجلس الرئاسي الاستمرار حتى وإن قبل بتنازلات هامشية، وهو ما سيسمح لتركيا لا فقط بحصة من الثروات الباطنية في المتوسط، بل أيضا في حصة معتبرة من كعكة إعادة الأعمار في ليبيا.

ما بين الاقتصادي والسياسي لصالح تركيا في ليبيا، تحضر تونس كطرف وظيفي في المعادلة الليبية، حيث يسعى أردوغان إلى إحداث تعديل في موازين القوى الإقليمية والدولية الحاضرة في المؤتمر.

فحضور تونس والجزائر وقطر مؤتمر برلين، سيمكّن تركيا من تعديل نسبي للموازن الإقليمية العربية في مقابل مصر والإمارات، وهنا يبنى أردوغان تقيمه هذا على عدة مقدمات على غرار استقبال سعيد تقريبا لفريق واحد من المشهد الليبي إضافة إلى وزن حركة النهضة المعتر في صياغة الرؤية الدبلوماسية.

فلئن كانت أوروبا منقسمة حول ليبيا، بين المقاربة الفرنسية والإيطالية، فلا ضير لأردوغان أن يزيد من مأسمة التنشيط الإقليمي حول ليبيا، طالما أن الأخيرة باتت بالنسبة له "قبرص ثانية" تمكنه من إطلالة على المياه الدافئة ومن سيطرة على الثروات الباطنية في البحر المتوسط.

ليس معنى ذلك أننا ضدّ حضور تونس مؤتمر برلين والدفاع عن مقارباتها في ليبيا، فعلى تونس أن تكون حاضرة وفاعلة، ولكن من واجبه أيضا أن تفهم الرهانات الإقليمية من استعدادها بعد النكوص، وأن تستوعب لعبة الأمم وأن تبني على أساسها استراتيجية ناعمة ومباشرة تدافع عن مصالح تونس وعن العمق الاستراتيجي التونسي في الجوار الغربي.

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونس

من حقّ بعض التونسيين أن يتوجس خيفة من زيارة تركية غير مُعلنة مسبقا وبفريق ووزاري كبير، كذلك التي أداها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأربعا إلى تونس والتقى خلالها الرئيس التونسي قيس سعيد.

ومن حقّ التونسيين أن يستحضروا التدخل العسكري التركي في ليبيا في العام 2011، وفي سوريا على مدى سنوات الأزمة السورية، وأن يتحفظوا من دور تركي خارجي افتقد لأبسط مقومات "الصفير مشاكل" وهي اللبنة الدبلوماسية التي أضالها مهندس القوة الناعمة التركية أحمد داوود أوغلو. صحيح أن الجزء الأكبر من الحضور التركي كان بسبب غياب العمل العربي المشترك، ولكن الصحيح أيضا أن التدخل التركي اصطعب بطابع تجاوز السيادة الوطنية في العراق وفي سوريا وفي ليبيا في وقت سابق.

وفي حال تزامنت الزيارة مع شبكة من المؤشرات غير المطمئنة في السياق المغربي، انطلاقا من توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، مُرورا بإعلان أنقرة استعدادها للتدخل العسكري في المشهد الليبي دفاعا عن المجلس الرئاسي بقيادة فائز السراج، وليس انتهاء بالرسائل الإقليمية الصادرة من القاهرة والرياض وأبو ظبي والرافضة لتحركات أردوغان في المنطقة، فإنه من المنطقي أن تثير الزيارة نقاط استفهام كثيرة.

وفي تقديرنا أن الاستكانة التي تبديها الدبلوماسية التونسية وعلى رأسها الرئيس قيس سعيد، لم تسمح للدولة بهامش التحرك والمناورة الذي كان الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي يحسن التعامل معه.

وكلما نتأقل سعيد في مغادرة قصر قرطاج نحو عواصم العالم، كلما صارت الاستقاقات الدبلوماسية محنا إقليمية ودولية مفروضة على البلاد، وصارت تونس على هامش مواضيع خطيرة من المفروض أن تكون فاعلة فيها بمقتضى الجوار والأثر.

زيارة أردوغان لتونس تناسس على بُعدين كبيرين، الأول اقتصادي، والثاني سياسي، وكلاهما مرتبطان بالمشهد الليبي المشتعل، وفي كليهما تمثل تونس "ببضعة القبان".

ليبيا بين عيد الاستقلال ونذر عودة الاحتلال

فالإيطاليون أنفسهم باتوا في الشق المقابل منهم مثل جميع من يرفضون أن تخضع ليبيا لاحتلال جديد.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

فيه وبحكمته، وترفض الحل السياسي وتتمسك بالسلاح فيصلا في ملفات الحاضر والمستقبل.

كان على السراج أن يستمع إلى ضمير شعبه، وأن يقرأ تطورات الأحداث، لكنه يبدو أبعد ما يكون عن ذلك، فهو يعتقد أن المحيطين به من الإخوان وأمرأ الحرب ومسلي داعش والقاعدة الفارين إليه من المناطق المحررة، وحدهم من يمتلكون الحقيقة، وأنه طالما معه سلاحه مصراة والزواوية وزليتن والإمازيغ فإنه منتصر، دون حتى الانتباه إلى موقف أهالي العاصمة، الذين دفعوا غالبا فاتورة تدمير مؤسسات الدولة عام 2011 وانتهاها إلى يد الإرهاب المتفول باسم الدين والثورة وبالدمع القطري التركي غير المحدود.

عندما ذهب السراج إلى إسطنبول في 27 نوفمبر الماضي للتوقيع مع أردوغان على مذكري التفاهم المشبوهين، كان هدفه أن يبقى في كرسى السلطة الملوثة بعار التبعية، وأن يرضى الإسلاميين وقادة الميليشيات، دون أن ينتبه إلى أنه يرتكب جريمة في حق وطنه وشعبه، فالوطني الحق قد يختل مع ابن بلده، ولكن لا يجلب الأجنبي إلى دياره ليستقوي به على ابن بلده، كما أن السياسي الحقيقي هو الذي يقرأ حسابات الواقع بكافة تجلياته الداخلية والخارجية، ويستشرف المستقبل من خلال التفاعل مع نبض الشعب، ويعرف متى يتقدم ومتى يتراجع، ومتى يدخل المسرح ومتى يغادره.

يخطئ السراج عندما يعتقد أن العالم سيتفهم دعوته لاحتلال بلاده، فلا الدول العربية الفاعلة والمؤثرة ستقبل الخطوة، ولا الأوروبيون سيقبلون بهذه الخطوة، ولا الأميركيين ولا الروس، ولا حتى الأفارقة سيوافقون على تحويل بلد في حجم وموقع ومقدرات ليبيا إلى مستعمرة تركية تكون رأس حربة للتوسع على حساب جوارها عبر تحريك التطرف والإرهاب وهم الخلافة الجديدة، كما أن عموم الليبيين سيواجهون الدخيل التركي بكل ما لديهم، وبما سيتوفر لهم من قوة، لتصبح البلاد ساحة مفتوحة لتصفية الحساب مع أردوغان وحلفائه والمستقوين به.

الجيش الليبي ليس فرسان القديس يوحنا، حتى يدعو السراج العثمانيين الجدد لتحرير طرابلس منه، والميليشيات لا تمثل الشعب الليبي في شيء، إنها فقط بنادق ستنتقسم قريبا بين من يقفون أصحابها مع الأتراك وبين من يقفون مع قواتهم المسلحة، وسينتهي السراج ومن معه إلى ما لا ينتظرون، حتى البارجة الحربية الإيطالية التي نقلته من السواحل التونسية إلى قاعدة بوستة في مارس 2015، لن تحضر لمساعدته.

الحالم باستعادة الهيمنة العثمانية الدعوة، التي تأتي في ظل وضع عربي متردّ وخيانات بالجملة، ومحاولات قوى الإسلام السياسي ضرب ما تبقى من قيمة سيادة الدولة، بهدف تغيير مجرى التاريخ إلى الوراء، تجاوزا لإنجازات الدولة الحديثة والعقل الإنساني وإرادة الشعوب، ولما سمي بنهاية الاستعمار المباشر للدول، وللشريعة الدولية التي تحولت إلى أداة للدمار دون أن تكون لها القدرة على إعادة البناء، وهي شرعية أصبحت محكمة بنزوات الأقوياء والمغامرين، لا بالقانون والمواثيق والتعهدات.

يخطئ السراج عندما يعتقد أن العالم سيتفهم دعوته الأتراك لاحتلال بلاده، فلا الدول العربية الفاعلة والمؤثرة ستقبل بذلك، ولا الأوروبيون سيقبلون بهذه الخطوة

ولكن ما الداعي لدعوة الأتراك إلى ليبيا؟ لقد أدرك فائز السراج أن مقترسه وراء الميليشيات والجماعات الإرهابية لن يفيد أمام تقدم الجيش الوطني الليبي، ويبدو أنه لم يكن قادرا على التقاط جميع المؤشرات الدولية والإقليمية، التي كانت تنتظر منه إما الإبقاء بتعهداته السابقة وفتح المجال أمام القوات المسلحة لتدخل العاصمة دون قتال، أو الخروج من المعركة بشرط معلنا لالهزيمة أمام الجيش، ولكن الفشل في تحقيق أهداف ومخرجات اتفاق الصخيرات المبرم في ديسمبر 2015، وعدم القدرة على مواجهة تغول الميليشيات التي تتحكم

